

القضاء الإداري

قضاء التعويض

قضاء الإلغاء

دراسة - تأصيلية - مقارنة

الدكتور

خالد خليل الظاهر

أستاذ القانون العام المشارك

كلية القانون - جامعة بغداد - سابقا

المعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - سابقا



BOOK2READ.COM

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:.....	11
القسم الأول	
قضاء الالغاء.....	17
الباب الأول: مبدأ المشروعية.....	19
الفصل الأول: معنى المشروعية.....	21
المبحث الأول: تعريف مبدأ المشروعية لغة واصطلاحاً.....	21
المطلب الأول: المبدأ لغة اصطلاحاً.....	21
المطلب الثاني: المشروعية اصطلاحاً.....	22
المبحث الثاني: الشرعية والمشروعية أساسها في الإسلام.....	24
المطلب الأول: الشرعية والمشروعية.....	24
المطلب الثاني: أساس مبدأ الشرعية في الإسلام.....	26
المطلب الثالث: خضوع سلطات الدولة لمبدأ المشروعية.....	29
الفصل الثاني: مصادر مبدأ المشروعية.....	32
المبحث الأول: المصادر المكتوبة.....	33
المطلب الأول: الدستور.....	33
المطلب الثاني: القوانين.....	37
المطلب الثالث: الانظمة - اللوائح.....	37
المبحث الثاني: المصادر غير المكتوبة.....	41
المطلب الأول: العرف.....	41
المطلب الثاني: المبادئ العامة للقانون.....	44
الفصل الثالث: نطاق مبدأ المشروعية.....	48
المبحث الأول: السلطة التقديرية.....	49
المطلب الأول: تعريف السلطة التقديرية.....	50

54	المطلب الثاني: أساس السلطة التقديرية في الفقه الإسلامي.....
60	المطلب الثالث: شروط وضوابط السلطة التقديرية.....
63	المبحث الثاني: نظرية الظروف الاستثنائية.....
64	المطلب الأول: توسع نطاق المشروعية في الظروف الاستثنائية.....
66	المطلب الثاني: الأساس القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية.....
66	المطلب الثالث: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية.....
69	المبحث الثالث: نظرية أعمال السيادة.....
70	المطلب الأول: معايير أعمال السيادة.....
74	المطلب الثاني: القائمة القضائية.....
77	الباب الثاني: الرقابة على أعمال الإدارة ونشأة وتنظيم القضاء الإداري..
78	الفصل الأول: أنواع الرقابة على مشروعية أعمال الإدارة.....
80	المبحث الأول: الرقابة السياسية.....
83	المبحث الثاني: الرقابة الإدارية.....
84	المطلب الأول: الرقابة الإدارية معناها و وسائلها.....
88	المطلب الثاني: الرقابة على الأشخاص.....
90	المطلب الثالث: الرقابة على الأعمال الإدارية.....
94	المبحث الثالث: الرقابة القضائية.....
95	المطلب الأول: الرقابة القضائية في نظام القضاء الموحد.....
97	المطلب الثاني: الرقابة القضائية في نظام القضاء المزدوج.....
99	الفصل الثاني: نشأة وتنظيم القضاء الإداري - ولاية المظالم في الإسلام..
101	المبحث الأول: ولاية المظالم في الإسلام.....
102	المطلب الأول: نشأة ولاية المظالم في الإسلام.....
108	المطلب الثاني: تشكيل ولاية المظالم وتعيين قضائها.....
110	المطلب الثالث: اختصاص ولاية المظالم في الإسلام.....
113	المطلب الرابع: الفرق بين ولاية المظالم وغيره من القضاء.....

- المبحث الثاني: نشأة وتنظيم القضاء الإداري في فرنسا وفي العراق..... 115
- المطلب الأول: نشأة وتنظيم القضاء الإداري في فرنسا. 115
- المطلب الثاني: نشأة وتنظيم القضاء الإداري في العراق. 122
- الفصل الثالث: نشأة وتنظيم واختصاصات القضاء الإداري -
- (ديوان المظالم) في المملكة العربية السعودية. 135
- المبحث الأول: نشأة القضاء الإداري (ديوان المظالم) في المملكة العربية
السعودية..... 135
- المبحث الثاني: تنظيم ديوان المظالم..... 137
- المطلب الأول: التنظيم الهيكلي لديوان المظالم..... 137
- المطلب الثاني: محاكم ديوان المظالم..... 138
- المبحث الثالث: اختصاصات ديوان المظالم..... 143
- المطلب الأول: الدعاوى المتعلقة بالحقوق الوظيفية..... 143
- المطلب الثاني: دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو
الشأن..... 146
- المطلب الثالث: دعاوى التعويض التي يقدمها ذوو الشأن عن القرارات
أو أعمال جهة الإدارة..... 147
- المطلب الرابع: الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً
فيها..... 148
- المطلب الخامس: الدعاوى التأديبية التي توقعها الجهة المختصة..... 149
- المطلب السادس: المنازعات الإدارية الأخرى..... 150
- المطلب السابع: طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المحكمين
الأجنبية..... 151
- الباب الثالث: دعوى الإلغاء..... 153
- ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة في فرنسا..... 154
- الفرق بين دعوى الإلغاء ودعوى القضاء الكامل..... 157
- الفصل الأول: تعريف دعوى الإلغاء وخصائصها وشروط قبولها..... 160

162	المبحث الأول: تعريف دعوى الإلغاء وخصائصها.....
162	المطلب الأول: تعريف دعوى الإلغاء.....
166	المطلب الثاني: خصائص دعوى الإلغاء.....
170	المبحث الثاني: شروط قبول دعوى الإلغاء.....
171	المطلب الأول: شروط تتعلق بالقرار الإداري المطعون فيه بالإلغاء.....
	المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالمصلحة والصفة في واقع دعوى الإلغاء.....
177	الإلغاء.....
182	المطلب الثالث: شروط ميعاد دعوى الإلغاء.....
187	الفصل الثاني: أسباب الإلغاء أو أوجه الإلغاء.....
192	المبحث الأول: عيب عدم الاختصاص.....
194	المطلب الأول: عناصر عيب عدم الاختصاص.....
198	المطلب الثاني: أنواع عيب عدم الاختصاص.....
203	المبحث الثاني: عيب الشكل أو الإجراءات.....
	المطلب الأول: الشكليات والإجراءات الجوهرية والشكليات والإجراءات الثانوية.....
204
207	المطلب الثاني: تغطية عيب الشكل أو الإجراءات.....
211	المبحث الثالث: عيب مخالفة القوانين واللوائح. او عيب المحل.....
212	المطلب الأول: المخالفة المباشرة للقوانين أو اللوائح.....
213	المطلب الثاني: الخطأ في تطبيق القوانين أو اللوائح.....
214	المطلب الثالث: الخطأ في تفسير القوانين أو اللوائح.....
216	المبحث الرابع: عيب السبب.....
218	المطلب الأول: استناد القرار الإداري إلى سبب قانوني.....
219	المطلب الثاني: الرقابة القضائية على عيب السبب.....
225	المبحث الخامس: عيب الانحراف بالسلطة (عيب إساءة استعمال السلطة).....
	المطلب الأول: إساءة استعمال السلطة لتحقيق أغراض تجانب المصلحة العامة.....
226

- المطلب الثاني: مخالفة القرار الإداري لقاعدة تخصيص الأهداف..... 227
- القسم الثاني
- القضاء الكامل - قضاء التعويض..... 231
- الباب الاول: المسؤولية الادارية..... 245
- الفصل الاول: مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطاتين
- التشريعية والقضائية..... 247
- المبحث الاول: عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية..... 247
- المبحث الثاني: عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية..... 253
- الفصل الثاني: مسؤولية الدولة عن أعمال الادارة التقصيرية..... 261
- المبحث الاول: المسؤولية الادارية ونطاقها..... 264
- المبحث الثاني: اركان التعويض أو اركان المسؤولية الادارية..... 275
- الباب الثاني: ولاية ديوان المظالم بنظر دعاوى العقود الادارية والدعاوى
- التأديبية..... 301
- الفصل الاول: دعاوى العقود الادارية..... 305
- المبحث الاول: الاساس الشرعي للمسؤولية العقدية وشروطها..... 307
- المبحث الثاني: القضاء المختص بنظر دعاوى العقود الادارية واجراءاتها..... 309
- الفصل الثاني: الدعاوى التأديبية..... 318
- المبحث الاول: الموظف العام واهم واجباته..... 321
- المبحث الثاني: المخالفة التأديبية..... 348
- اولا: مفهوم المخالفة التأديبية - انواع المخالفات التأديبية..... 349
- ثانيا: اركان المخالفة التأديبية..... 360
- المبحث الثالث: اجراءات و ضمانات التأديب..... 364
- المبحث الرابع: اجراءات التحقيق..... 367
- اولا: اجراءات التحقيق منقبل الجهة الادارية..... 370
- ثانيا: اجراءات التحقيق من قبل هيئة الرقابة التحقيق..... 375
- ثالثا: الاثار التي تترتب على الاحالة الى التحقيق من قبل الجهة الإدارية..... 380

386	رابعاً: اجراءات التحقيق من قبل هيئة الرقابة والتحقيق.
390	المبحث الخامس: ضمانات التحقيق في المخالفة التأديبية.
392	اولاً: شروط من يتولى التحقيق.
397	ثانياً: التصرف بالتحقيق.
401	ثالثاً: التصرف بالتحقيق الذي تجرىه الجهة الادارية.
407	رابعاً: التصرف بالتحقيق الذي تجرىه هيئة الرقابة والتحقيق.
	خامساً: الاحالة الى القضاء العام ان وجد ان الامر المنسوب الى
412	الموظف يشل جريمة من جرائم الحدود.
415	سادساً: الاحالة إلى مركز الوزراء.
417	الفصل الثالث: اساس وانواع الجزاءات التأديبية.
418	المبحث الاول: اساس الجزاء التأديبي.
419	اولاً: اساس الجزاء التأديبي في قانون تأديب الموظفين.
421	ثانياً: أوجه الاختلاف بين المخلفة التأديبية والجريمة.
429	المبحث الثاني: اجراءات الدعوى التأديبية.
430	اولاً: ولاية ديوان المظالم في مجال تأديب الموظفين.
431	ثانياً: اختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق برفع الدعوى التأديبية.
435	ثالثاً: اجراءات المحاكمة التأديبية.
459	المبحث الثالث: الاعتراض على الحكم الصادر في الدعوى التأديبية.
462	اولاً: طلب استئناف الحكم.
467	ثانياً: التماس اعادة المحاكمة.
471	قائمة المراجع.